

Distr.: General
25 May 2004
Arabic
Original: English and French



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩٧٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كوت ديفوار"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا قلقه البالغ إزاء الأحداث التي شهدتها كوت ديفوار في نهاية آذار/مارس والجمود الراهن الذي يعترى عملية السلام المحددة في اتفاق ليناس - ماركوسي،

"ويشير مجلس الأمن إلى أنه أيد اتفاق ليناس - ماركوسي الذي يمثل المخرج الوحيد من الأزمة القائمة في كوت ديفوار،

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد على المسؤولية الفردية لجميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار عن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي. ويكرر تأكيد استعداده الكامل لاتخاذ أية خطوات أخرى ضد من يعرقلون التنفيذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي،

"ويحيط مجلس الأمن علما، مع القلق الشديد، بتقرير لجنة التحقيق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت في أيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس. ويعرب عن تقديره لجهود مفوضية حقوق الإنسان،

"ويدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في كوت ديفوار، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت في أيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، ويعرب عن تصميمه على كفالة التعرف على جميع المسؤولين عن ارتكاب جميع تلك الانتهاكات وعلى أن تقدمهم حكومة كوت ديفوار إلى العدالة. ويتوقع مجلس الأمن من الرئيس لوران غباغبو أن يفني وفاء



كاملا بما قدمه من التزام في هذا الشأن من خلال الرسالة التي بعث بها الممثل الدائم لكوت ديفوار إلى مجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤،

”ويطلب مجلس الأمن، من ثم، إلى الأمين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن لجنة التحقيق الدولية حسبما أوصت به لجنة التحقيق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان وما طلبته حكومة كوت ديفوار بغية استقصاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتحديد المسؤولية عنها. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في كوت ديفوار إلى التعاون التام مع لجنة التحقيق الدولية،

”ويؤكد مجلس الأمن مطالبته لحكومة كوت ديفوار بأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه. ويعرب في هذا الشأن عن استعداده التام للنظر في تقديم أية مساعدات دولية ممكنة إلى السلطات القضائية في كوت ديفوار سعيا إلى تحقيق هذه الغاية ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن ستي الخيارات الممكنة لتقديم هذه المساعدة،

”ويساور مجلس الأمن عميق القلق إزاء ما يتردد من شعارات وتصريحات مفعمة بالكراهية، ولا سيما الموجه منها ضد موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويحث جميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار على الامتناع عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي تصريح، ولا سيما عن طريق وسائط الإعلام، من شأنه أن يعرض للخطر أمن موظفي الأمم المتحدة، ومن شأنه، بوجه أعم، أن يعرض للخطر عملية المصالحة الوطنية. ويشير مجلس الأمن إلى أن جميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار، ولا سيما حكومة كوت ديفوار، ملزمة بالتعاون التام على نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي جاءت بناء على طلب الحكومة، وعلى أدائها لأعمالها، وذلك بوسائل منها، على وجه الخصوص، ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وحريتهم في التنقل،

”ويطلب مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تبادر دون إبطاء إلى تأسيس محطة البث الإذاعي التي كلفها بها في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤،

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه قرر، بناء على التزام جميع الأطراف السياسية في كوت ديفوار بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تنفيذا كاملا وبلا شروط، أن ينشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تدعم عملية السعي إلى إيجاد تسوية

سلمية للأزمة التي ستفضي في عام ٢٠٠٥ إلى تنظيم انتخابات مفتوحة وحررة وشفافة،

”ويؤكد مجلس الأمن أنه ما من سبيل إلى تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي حتى تستأنف حكومة المصالحة الوطنية، التي شكلت في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ واكتملت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقد اجتماعها من جديد تحت سلطة رئيس الوزراء،

”ومن ثم، فإن مجلس الأمن يساوره عميق القلق إزاء الإعلان الذي أصدره في الآونة الأخيرة الرئيس غباغبو بأنه سيعفي وزراء المعارضة من مناصبهم. ويكرر مجلس الأمن أيضا تأكيد قلقه إزاء استمرار عدم مشاركة أحزاب المعارضة في حكومة المصالحة الوطنية. ويرى مجلس الأمن أن هذه القرارات تقوض قدرة مؤسسات كوت ديفوار على ممارسة أعمالها الاعتيادية وتمنع استئناف الحوار بين الأطراف في كوت ديفوار الذي يمثل أساس اتفاق ليناس - ماركوسي،

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية إفساح طريق المشاركة الكاملة أمام جميع الأطراف ذات الصلة في كوت ديفوار في حكومة المصالحة الوطنية. ويدعو مجلس الأمن في هذا الصدد جميع الأطراف في كوت ديفوار إلى أن تطبق بإخلاص جميع أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي، بما في ذلك الأحكام المتصلة بتكوين وعمل حكومة المصالحة الوطنية، وأن تستأنف على الفور الحوار السياسي ضمنا لأن تؤدي حكومة المصالحة الوطنية عملها بأسلوب فعال،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه الكامل لرئيس الوزراء، سيدو ديبارا، الذي يرأس حكومة المصالحة الوطنية، ويشجعه على مواصلة مهمته إلى أن تصل عملية السلام إلى منتهاها حسب المتوخى في اتفاق ليناس - ماركوسي،

”ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي يوليها للاعتماد المبكر والكامل للإصلاحات الدستورية والتشريعية المنصوص عليها في اتفاق ليناس - ماركوسي،

”ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الشأن بما تعهد به الرئيس لوران غباغبو مجددا في رسالته الموجهة إلى الأمة في ١٨ أيار/مايو بشأن التطبيق الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي ومطالبته للبرلمان بالإسراع في إنجاز الإصلاحات التشريعية. ويتوقع الآن الوفاء بهذه الالتزامات حتى يمكن اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة الثقة،

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أيضا ضرورة الملحة لحل الميليشيات والجماعات المسلحة والشروع في عمليات إعادة تجميع القوات المعارضة من أجل السماح ببدء نزع سلاحها وتسريحها، وهو الأمر الذي يجب أن يسبق إعادة دمجها في الجيش النظامي أو الحياة المدنية،

”ويرفض مجلس الأمن بشدة القول بإمكانية إرجاء نزع السلاح إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ ويدعو جميع الأطراف إلى التحرك فورا لبدء عملية نزع السلاح هذه،

”ويؤكد مجلس الأمن مسؤوليات لجنة الرصد باعتبارها الجهة الضامنة لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي ويعرب عن تقديره للجهود الأخرى التي قد تقوم بها بغية التغلب على الجمود الراهن في عملية السلام وكذلك دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تنهض بولايتها،

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى أن تبادر على الفور إلى العمل على تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه ويؤكد أن هذه التدابير أساسية لتمكين كوت ديفوار ومواطنيها من استئناف مسيرة السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية“.